

وإن الإضر هو المرد من قوله بالانقسام وذلك لأن الوحدة أعزى عند العقل من الكثرة لأنها مبدأ
الكثرة والسفل بدرجة المبدأ والوحدة أعزى عند الحكماء لأن الحكماء يبركون الكثرة أبداً فينبغي
العقل عنها أمراً واحداً فلو أن توفيق الكثرة بالاعتدال في بعضها فلياً بان أخذ الوحدة مصورة
بذاتها وتكون توفيق الوحدة بالكثرة تبيينها ما زاد أفقاً الوحدة هو الشيء الذي ليس فيه
كثرة كان معناها أن هذه المنطق الشيء المقبول عندنا لا يذريها الذي تقابل هذه أن جمل
وليس هو وليست الوحدة المراد عنها بل هو ما نؤمن المقبولات وكذا الكثرة ونفها
لاضافة العلية والعلولية والمكانية والمكبلة فمما بل جوهراً بينهما الوحدة
ليست من الموجودات العينية والألا كانت شيئاً لها من الوجود وحده ولوحدها
وحده ويلزم التسبب في الأهور لا تربة الوحدة بل هو مما الاعتبار العلية يعقلها
العقل عند اعتبارهم أنه تقسام وإذا اعتبرت من حيث كونها موضوعاً لوحدة أخرى
لربما وحدة أخرى كقولنا الوحدة واحدة بذاتها الاعتبار لا يقال لو كان للوحدة وحدة
يلزم أن تكون الوحدة أن شيئاً لا يتعلق بها يلزم أن تكون التسمية لو كان في تربة
واحدة وليس كذلك لأن له ولي مقبول من الموضوع والثانية مقبول من المقبول
من الموضوع والوحدة من المقبولات الثانية له بأمن الفوارض التي تتم من المقبولات
الأولى وكذا الكثرة تكون اعتبارية من المقبولات الثانية لا يمكن حاصلها من الوحدة
لأنه اعتبارية وتقابل الوحدة والكثرة بسبب اضافة العلية والعلولية والمكانية
والكبلة فإن الوحدة علمة متممة للكثرة ومقابلها الكثرة معلولة للوحدة مقبولة
ومكبلة بأول العلمة من حيث هي علمة متعاقبة للمعلول مضافة اليه وقد المعلول والقياس
العلمة والمكانية أيضاً متقابلان لمقابل مضاف اليه وقد المكيال بالقياس المكيال فإن تعقل
الوحدة من حيث علمة ومكيال الكثرة مضاف لا تعقل الكثرة من حيث هي معلولة
ومكبلة بالنسبة إلى الوحدة والعلوية والمكانية والعلولية والمكبلة خارجة عن حقيقة
الوحدة

الوحدة والكثرة عارضة لهما فالتساوي بينهما باعتبار هذه العوارض التساوي بل جوهري بينهما فإن
حقيقة كل واحد منهما متقابل بالحدس في التساوي الأربعة أي الضاد والتضاد وتساوي العدم
والمكثرة وتساوي الإيجاب والسلب أما الضادان كما رأيت المتضادين لا يمكن أن يكونا موضوعاً
بمعنى موضوع الأثر وموضوع الوحدة غير موضوع الكثرة وأيضاً الوحدة مقبولة للكثرة ولا يمكن
من الاضداد بموضوع الضد بل ببطء وينبغي فإن قيل الوحدة أيضاً تتبع الكثرة فإن الضد
يبتل العزيم كما موضوعه والوحدة أيضاً من شأنها تبطل الكثرة عن موضوعها بان تعقل الموضوع
الذي للكثرة والوحدة المقبولة للكثرة غير الوحدة العارضة لموضوعها فإن موضوع الوحدة مقبول
للكثرة غير موضوعها يجب بان الوحدة العارضة غير مبطله للكثرة بالذات بل بما تبطل
الكثرة مبطله ن وحدتها وه تبطل الكثرة بذات الوحدة بطلها نا وأيا بل من لوصفها بطلا
ثم يرصن لها ان تبطل كثره مبطله نا وحدتها نا لوصفها ان ابطلت الكثرة فليست بالتقدم
الأولى تبطلها بل تبطل اوله الوحدان للكثرة والضد هو الذي يبطل الضد بالذات و
باعتقاد الأول وأيضاً الوحدة الطارئة غير عارضة بل الكثرة فإن محل الكثرة هو السطح وهو
بطلت بسبب فلا يكون محله للوحدة الطارئة بل محلها السطح هو أصله وهو السطح
الذي محل الكثرة فله يكون الوحدة الطارئة عند حملها على ما وأما المقصود فله لا يبر
بين ذات الوحدة وذات الكثرة تعاقباً للمصان لأن الكثرة لا تعقل ما هيها باعتبارها
الوحدة وإن كان تعقل ما هيها بسبب الوحدة فانه في بين ان يعقل الشيء بالقياس
لغيره ويحق ان يعقل به والمعتبر في المقصود هو ان الوحدة غير مقبولة
بالقياس الكثرة فله تكون بينهما تضاداً وأما تعاقب العدم والمكثرة فله الوحدة مقبولة
في الكثرة مقبولة لها والمكثرة لا تكون موجودة في العدم فله تكون العدم يتلحق من مكملات
تجمع فله تكون مملكة للكثرة وقد تقدم له كثرها المكنة هو الكثرة إذ المكنة من تركيب مبد
أحدتها فله تكون التساوي بينهما أيضاً بل العدم والمكثرة وأما تعاقب الوجودان فله انهما متضادان